Royaume du Maroc
Conseil National des Droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

11 Juillet 2011
11 يوليوز 2011

المغرب/الولايات المتحدة/ حقوق الإنسان/ زيارة
رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان يبدأ غدا الاثنين زيارة لواشنطن لاستعراض الإصلاحات الدستورية

الرباط 10/ 7/ ومع/ يقوم السيد ادريس اليزمي, رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان, بزيارة للعاصمة الأمريكية واشنطن في الفترة ما بين 11 و 13 يوليوز الجاري, يقدم خلالها مضامين الإصلاحات الجديدة التي جاء بها الدستور الجديد وخاصة ما يتعلق منها بمجال حقوق الإنسان.

وذكر بلاغ للمجلس الوطني لحقوق الإنسان أن السيد اليزمي سيلتقي خلال هذه الزيارة, التي تأتي بمبادرة من سفارة المملكة المغربية بالولايات المتحدة الأمريكية, مع عدد من المسؤولين في الإدارة والكونغرس وممثلي المنظمات غير الحكومية وبعض الهيئات والمؤسسات الدولية ذات الاهتمام بحقوق الإنسان والديمقراطية.

كما سيلتقي السيد اليزمي خلال هذه الزيارة, يضيف البلاغ, بكل من السيدة تمارا ويتز, نائبة مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأدنى, والسيدة جوديث هيومان, المستشارة الخاصة في القضايا الدولية المرتبطة بالإعاقة في وزارة الخارجية الأميركية, والسيدة كاثي فيزباتريك, مساعدة وزيرة الخارجية للديمقراطية وحقوق الإنسان والشغل.

وسيلتقي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان أيضا, استنادا إلى المصدر ذاته, بممثلي عدد من المؤسسات والمنظمات غير الحكومية الدولية, على رأسها منظمة (هيومن رايتس ووتش) ومنظمة (فريدم هاوس) و(مركز روبرت ف. كينيدي للعدالة وحقوق الإنسان) و(رابطة المحامين الأمريكية).

كما يلتقي السيد اليزمي, الذي كان أحد أعضاء اللجنة الاستشارية المكلفة بمراجعة الدستور, بممثلي (المعهد الجمهوري الدولي) الذي يسعى إلى دعم الحرية والديمقراطية وسيادة القانون, و(صندوق جيرمان مارشال) المعني بتنسيق السياسات الأميركية والأوروبية المختلفة, و(الصندوق الوطني للديمقراطية) الذي يعمل على تحقيق النمو وتعزيز المؤسسات الديمقراطية في جميع أنحاء العالم, و(مشروع العدالة العالمي) الذي يهدف إلى تعزيز سيادة القانون في مختلف دول العالم.

يذكر أن الدستور الجديد يؤكد على التزام المغرب بمقتضيات المواثيق الدولية المرتبطة بحقوق الإنسان وعلى تشبث المملكة بحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها عالميا.

كما ينص على احترام وحماية هذه الحقوق, التي خصص لها بابا كاملا يتضمن أزيد من 20 فصلا, وعلى رأسها الحق في الحياة, والمساواة بين الرجل والمرأة في كافة الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية والحق في السلامة الجسدية والحق في عدم التعرض للتعذيب أو المعاملة القاسية أو

اللإنسانية أو المهينة أو الحاطة بالكرامة الإنسانية أو الاختفاء القسري أو الاعتقال التعسفي, كما يحظر التحريض على العنصرية أو الكراهية أو العنف ويعاقب على جريمة الإبادة وغيرها من الجرائم ضد الإنسانية.

ب/ ع ز/

ص ع ومع

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

الحركة
ALHARAKA
لسان الحركة الشعبية

اليزمي يستعرض اليوم بواشنطن الإصلاحات الدستورية

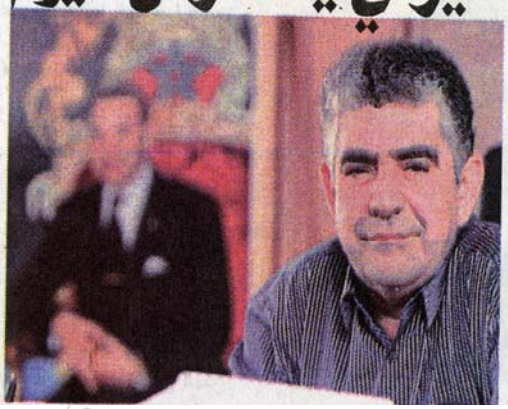

يقوم ادريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بزيارة للعاصمة الأمريكية واشنطن في الفترة ما بين 11 و 13 يوليوز الجاري، يقدم خلالها مضامين الإصلاحات الجديدة التي جاء بها الدستور الجديد وخاصة ما يتعلق منها بمجال حقوق الإنسان.

وذكر بلاغ للمجلس الوطني لحقوق الإنسان أن اليزمي سيلتقي خلال هذه الزيارة، التي تاتي بمبادرة من سفارة المملكة المغربية بالولايات المتحدة الأمريكية، مع عدد من المسؤولين في الإدارة والكونغرس وممثلي المنظمات غير الحكومية وبعض الهيئات والمؤسسات الدولية ذات الاهتمام بحقوق الإنسان والديمقراطية.

كما سيلتقي اليزمي خلال هذه الزيارة، يضيف البلاغ، بكل من تمارا ويتز، نائبة مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأدنى، و جوديث هيومان، المستشارة الخاصة في القضايا الدولية المرتبطة بالإعاقة في وزارة الخارجية الأميركية، و كاثي فيزباتريك، مساعدة وزيرة الخارجية للديمقراطية وحقوق الإنسان والشغل.

Revue de Presse du Conseil National des

هسبريس
Hespress
أول جريدة الكترونية مغربية.. تجدد على مدار الساعة

اليزمي يزور أمريكا لاستعراض الإصلاحات الدستورية

هسبريس من الرباط

2011-07-10 14:45:00

يحل ادريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالعاصمة الأمريكية واشنطن أيام 11 -12-13 يوليوز 2011 ، بغية تقديم مضامين الإصلاحات الجديدة التي جاء بها الدستور الجديد وخاصة ما يتعلق منها بمجال حقوق الإنسان.

ويلتقي اليزمي خلال زيارته ، مع عدد من المسؤولين في الإدارة والكونغريس وممثلي المنظمات غير الحكومية وبعض الهيئات والمؤسسات الدولية ذات الاهتمام بحقوق الإنسان والديمقراطية.

ومن المقرر أن يلتقي اليزمي كل من تمارا ويتز، نائبة مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأدنى، وجوديث هيومان، المستشارة الخاصة في القضايا الدولية المرتبطة بالإعاقة في وزارة الخارجية الأميركية، و كاثي فيزباتريك، مساعدة وزيرة الخارجية للديمقراطية وحقوق الإنسان والشغل.

كما سيلتقي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان بممثلي عدد من المؤسسات والمنظمات غير الحكومية الدولية، على رأسها منظمة هيومن رايتس ووتش ومنظمة فريدم هاوس ومركز روبرت ف. كينيدي للعدالة وحقوق الإنسان ورابطة المحامين الأمريكية، بالإضافة إلى المعهد الجمهوري الدولي الذي يسعى إلى دعم الحرية والديمقراطية وسيادة القانون، وصندوق جيرمان مارشال المعني بتنسيق السياسات الأميركية والأوروبية المختلفة، والصندوق الوطني للديمقراطية الذي يعمل على تحقيق النمو وتعزيز المؤسسات الديمقراطية في جميع أنحاء العالم، ومشروع العدالة العالمي الذي يهدف إلى تعزيز سيادة القانون في مختلف دول العالم.

تجدر الإشارة إلى أن اليزمي هو أحد أعضاء اللجنة الاستشارية التي اطلعت بمهمة إعداد وتحضير مشروع الدستور الجديد الذي استفتي بشأنه الشعب المغربي مطلع هذا الشهر.

وجدير بالذكر كذلك أن النص الجديد يؤكد على التزام المغرب بمقتضيات المواثيق الدولية المرتبطة بحقوق الإنسان وعلى تشبث المملكة بحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها عالميا.

كما ينص الدستور على احترام وحماية هذه الحقوق، التي خصص لها بابا كاملا يتضمن أزيد من 20 فصلا، وعلى رأسها الحق في الحياة، والمساواة بين الرجل والمرأة في كافة الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية والحق في السلامة الجسدية والحق في عدم التعرض للتعذيب أو المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة أو الحاطة بالكرامة الإنسانية أو الاختفاء القسري أو الاعتقال التعسفي، كما يحظر التحريض على العنصرية أو الكراهية أو العنف ويعاقب على جريمة الإبادة وغيرها من الجرائم ضد الإنسانية.

Revue de presse du Conseil National des Droits de l'Homme

maarifpress.com

سفارة المغرب بواشنطن تدشن مرحلة دبلوماسية المواطنة

ضيف في 10 يوليوز 2011 الساعة 44 : 14

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

بمبادرة من سفارة المملكة المغربية بالولايات المتحدة الأمريكية، وبغية تقديم مضامين الإصلاحات الجديدة التي جاء بها الدستور الجديد وخاصة ما يتعلق منها بمجال حقوق الإنسان، يحل ادريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالعاصمة الأمريكية واشنطن أيام 11 -12-13 يوليوز2011 . يلتقي خلالها مع عدد من المسؤولين في الإدارة والكونغريس وممثلي المنظمات غير الحكومية وبعض الهيئات والمؤسسات الدولية ذات الاهتمام بحقوق الإنسان والديمقراطية.

ومن المقرر أن يلتقي اليزمي كل من تمارا ويتز، نائبة مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأدنى، والسيدة جوديث هيومان، المستشارة الخاصة في القضايا الدولية المرتبطة بالإعاقة في وزارة الخارجية الأميركية، و كاثي فيزباتريك، مساعدة وزيرة الخارجية للديمقراطية وحقوق الإنسان والشغل.

كما سيلتقي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان بممثلي عدد من المؤسسات والمنظمات غير الحكومية الدولية، على رأسها منظمة هيومن رايتس ووتش ومنظمة فريدم هاوس ومركز روبرت ف. كينيدي للعدالة وحقوق الإنسان ورابطة المحامين الأمريكية، بالإضافة إلى المعهد الجمهورى الدولي الذي يسعى إلى دعم الحرية والديمقراطية وسيادة القانون، وصندوق جيرمان مارشال المعني بتنسيق السياسات الأميركية والأوروبية المختلفة، والصندوق الوطني للديمقراطية الذي يعمل على تحقيق النمو وتعزيز المؤسسات الديمقراطية في جميع أنحاء العالم، ومشروع العدالة العالمي الذي يهدف إلى تعزيز سيادة القانون في مختلف دول العالم.

وتجدر الإشارة إلى أن اليزمي هو أحد أعضاء اللجنة الاستشارية التي اطلعت بمهمة إعداد وتحضير مشروع الدستور الجديد الذي استفتي بشأنه الشعب المغربي مطلع هذا الشهر.

وجدير بالذكر كذلك أن النص الجديد يؤكد على التزام المغرب بمقتضيات المواثيق الدولية المرتبطة بحقوق الإنسان وعلى تشبث المملكة بحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها عالميا.

كما ينص الدستور على احترام وحماية هذه الحقوق، التي خصص لها بابا كاملا يتضمن أزيد من 20 فصلا، وعلى رأسها الحق في الحياة، والمساواة بين الرجل والمرأة في كافة الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية والحق في السلامة الجسدية والحق في عدم التعرض للتعذيب أو المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة أو الحاطة بالكرامة الإنسانية أو الاختفاء القسري أو الاعتقال التعسفي، كما يحظر التحريض على العنصرية أو الكراهية أو العنف ويعاقب على جريمة الإبادة وغيرها من الجرائم ضد الإنسانية.

اليزمي بواشنطن لاستعراض مضامين الإصلاحات الدستورية

صحيفة الخبر
الاثنين 11 يوليوز 2011

صحيفة الخبر : يبدأ اليوم ادريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، زيارة للولايات المتحدة الأمريكية تستمر إلى يوم الأربعاء المقبل، يقوم خلالها بعرض مضامين الإصلاحات التي جأء بها الدستور الجديد لاسيما في المجال الحقوقي .

ويلتقي اليزمي، وفق بلاغ للمجلس، خلال هاته الزيارة التي تأتي بمبادرة من السفارة المغربية بواشنطن، بنائبة مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأدنى، تمارا ويتز، والمستشارة الخاصة في القضايا الدولية المرتبطة بالإعاقة في وزارة الخارجية الأميركية، جوديث هيومان، وكاثي فيزباتريك، مساعدة وزيرة الخارجية للديمقراطية وحقوق الإنسان والشغل .كما سيلتقي بممثلي عدد من المؤسسات والمنظمات غير الحكومية الدولية، على رأسها منظمة "هيومن رايتس ووتش"، ومنظمة "فريدم هاوس"، و"مركز روبرت ف .كينيدي للعدالة وحقوق الإنسان" ، و"رابطة المحامين الأمريكية ."

ومن المنتظر كذلك، أن يلتقي اليزمي، الذي كان عضوا باللجنة الإستشارية التي صاغت بنود الدستور الجديد الذي عرض على الإستفتاء قبل عشرة أيام، بحسب البلاغ ذاته، بممثلي "المعهد الجمهوري الدولي"، الذي يسعى إلى دعم الحرية والديمقراطية وسيادة القانون، و"صندوق جيرمان مارشال " المكلف بتنسيق السياسات الأميركية والأوروبية المختلفة، و"الصندوق الوطني للديمقراطية "الذي يعمل على تحقيق النمو وتعزيز المؤسسات الديمقراطية في جميع أنحاء العالم، و"مشروع العدالة العالمي " الذي يسعى إلى تعزيز سيادة القانون بدول المعمور .

وجدير بالذكر أن الدستور الجديد، أفرد بابا كاملا يتضمن أكثر من 20 فصلا، لحقوق الإنسان وعلى رأسها الحق في الحياة، والمساواة بين الجنسين في كافة الحقوق السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية والبيئية، والحق في السلامة الجسدية، والحق في عدم التعرض للتعذيب أو المعاملة القاسية أو اللإنسانية أو المهينة أو الحاطة بالكرامة الإنسانية أو الإختفاء القسري، أو الاعتقال التعسفي، ويمنع كذلك من التحريض على العنصرية أو الكراهية أو العنف، ويعاقب على جريمة الإبادة وغيرها من الجرائم ضد الإنسانية .

Revue de presse du Conseil National des droits de l'Homme

الحركة
لسان الحركة الشعبية

اليزمي يستعرض اليوم بواشنطن الإصلاحات الدستورية

يقوم ادريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بزيارة للعاصمة الأمريكية واشنطن في الفترة ما بين 11 و 13 يوليوز الجاري، يقدم خلالها مضامين الإصلاحات الجديدة التي جاء بها الدستور الجديد وخاصة ما يتعلق منها بمجال حقوق الإنسان. وذكر بلاغ للمجلس الوطني لحقوق الإنسان أن اليزمي سيلتقي خلال هذه الزيارة، التي تأتي بمبادرة من سفارة المملكة المغربية بالولايات المتحدة الأمريكية، مع عدد من المسؤولين في الإدارة والكونغرس وممثلي المنظمات غير الحكومية وبعض الهيئات والمؤسسات الدولية ذات الاهتمام بحقوق الإنسان والديمقراطية.

كما سيلتقي اليزمي خلال هذه الزيارة، يضيف البلاغ، بكل من تمارا ويتز، نائبة مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأدنى، و جوديث هيومان، المستشارة الخاصة في القضايا الدولية المرتبطة بالإعاقة في وزارة الخارجية الأميركية، و كاثي فيزباتريك، مساعدة وزيرة الخارجية للديمقراطية وحقوق الإنسان والشغل.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'homme

المنظمة المغربية للحقوق والحريات تراسل وزارة الخارجية الأمريكية ومؤسسات غير حكومية لمساءلة السيد ادريس اليزمي

Posted on يوليو 11, 2011 by moralma

مراسلة : طلب عقد لقاءات و مساءلة السيد ادريس اليزمي.

من : المنظمة المغربية للحقوق و الحريات، التي مقرها بالولايات المتحدة الأمريكية .

إلى : وزارة الخارجية الأميركية.

المؤسسات والمنظمات غير الحكومية الدولية.

علمنا من خلال وسائل الإعلام أن السيد ادريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان يقوم بزيارة إلى العاصمة الأمريكية واشنطن أيام 11 ء12ء13 يوليوز2011 ، بهدف تقديم و استعراض مضامين الدستور الجديد .

و سيلتقي اليزمي خلال زيارته ، مع عدد من المسؤولين في الإدارة والكونغريس وممثلي المنظمات غير الحكومية وبعض الهيئات والمؤسسات الدولية ذات الاهتمام بحقوق الإنسان والديمقراطية.

و نحن كمنظمة حقوقية مغربية مستقلة ، نود أن نطلعكم على صورة أخرى ، هي بطبيعة الحال غير الصورة التي يقدمها مسؤولوا المنظمات الحكومية للمنتظم الدولي.

نراسلكم اليوم ، لنسمعكم رأي منظمة حقوقية مغربية مستقلة ، داعمة للحراك السياسي و الحقوقي الذي يشهده المغرب و الذي دشنت انطلاقته حركة 20 فبراير.

و في انتظار عقد لقاءات معكم ، نقدم بين أيديكم بعض الملفات التي نود أن تسائلوا ضيفكم بخصوصها.

1. إقدام السلطات الأمنية المغربية يوم الخميس 28 أبريل 2011 على اعتقال الصحافي رشيد نيني، مدير نشر جريدة المساء المغربية، بعد فترات استنطاق مطولة من قبل الفرقة الوطنية للشرطة القضائية على خلفية كتاباته شبه اليومية التي تتضمن انتقادات لشخصيات نافذة في النظام المغربي.

1. الأحداث الرهيبة التي عرفتها مدن و قرى المغرب على اثر الهجمة الشرسة التي شنتها قوى الأمن بمختلف تشكيلاتها في حق مناضلي ومساندي حركة 20 فبراير اثر الوقفات السلمية التي نظمت يوم الأحد 22 و 29ماي 2011، تسببت في إزهاق روح الشهيد كمال العماري ، و أيضا المئات من الجرحى.

1. الهجوم الشرس الذي قابلت به القوات المغربية النزهة السلمية التي دعت إليها حركة 20 فبراير أمام المعتقل السري بمدينة تمارة لإثارة انتباه الرأي العام الوطني و الدولي إلى الممارسات اللاّانسانية واللاقانونية التي تجري بداخله وللمطالبة بإغلاقه.

1. الأحداث الجارية داخل السجون المغربية ،خاصة سجن الزاكي بسلا. حيث شهد هذا الأخير تدخلا شرسا للقوات العمومية ليلة الاثنين 16 ماي 2011 ، استخدمت فيه الرصاص المطاطي ـ و أنباء عن استعمال الرصاص الحي و الغاز المسيل للدمو ع و خراطيم المياه و طائرات الهليكوبتر حومت فوق السجن حيث صعد المعتصمون احتجاجا تهم على هضم حقوقهم و على تعرض عائلاتهم للضرب و البطش يوم الأحد 15 ماي 2011 أمام معتقل تمارة مما خلف إصابات بليغة في صفوف السجناء المعتصمين و أنباء عن وفاة معتقلين اثنين من السجناء.

1. التضييق على المعارضين السياسيين ، و محاولة تشويه سمعتهم ، بل و اغتصاب بعضهم ، كما وقع لبعض ناشطي حركة 20 فبراير. و المنظمة تملك الأدلة الموثقة بالصوت و الصورة.

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

1. أما مهزلة استفتاء فاتح يوليوز على مشروع الدستور ، فهو دليل آخر على التزوير والتلاعب بإرادة المغاربة والاستهانة بذكائهم.

وهذا ما يتضح من خلال:

الجهة المشرفة وانعدام ضمانات الرقابة ; لعبة الأرقام المفضوحة ;خروقات بالجملة طيلة كل المراحل)خروقات الحملة الاستفتائية ;خروقات يوم التصويت ;خروقات الإعلان عن النتائج.(

و تقبلوا فائق تقديري

ذ .سعيد أمرير رئيس المنظمة المغربية للحقوق والحريات -مورال-

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

التجديد

هددت بالتصعيد إذا لم تتم الاستجابة إلى مطالبها

معطلون يقتحمون مقري مجلس حقوق الإنسان والمجلس الدستوري

اقتحم المئات من الاطر العليا المعطلة الخميس مقري المجلس الوطني لحقوق الإنسان و المجلس الدستوري، وعاينت "التجديد" عدة حالات من الاغماء في صفوف المحتجين جراء الاكتضاض داخل البناية المقتحمة وبسبب ارتفاع درجة الحرارة. وفي تصريح "للتجديد" أعرب سعيد أزوكاغ، المنسق العام للتنسيقية المرابطة للأطر العليا المعطلة، أن الداعي الأساسي لإقتحام مقر المجلس الدستوري هو الخرق الواضح لمضامين الدستور القاضي بالحق في تكافؤ الفرص و بمساوات جميع حاملي الشواهد العليا في تقلد وظائف عمومية، وبالنسبة للمجلس الوطني لحقوق اللإنسان، يضيف نفس المتحدث، هو إهمال هذه المؤسسة وغضها الطرف عن المراسلات التي وجهتها إليها التنسيقيات بغرض التدخل لدى الحكومة قصد متابعة وتحريك ملف المعطلين بتفعيل المرسوم الوزاري، وذلك باعتبار المجلس هي الجهة المخولة بمتابعة الملفات الحقوقية و ملف الأطر العليا المعطلة، يتابع أزوكاغ ،هو من أهم الملفات الحقوقية التي تنتهك حرمتها وأهمها حق الشغل و حق التظاهر السلمي .

ومن جهته استنكر محمد أمين السقال، المنسق العام للتنسيقية الوطنية للأطر العليا المعطلة، الطريقة التي باشرت بها الدولة توضيف 4304 إطارا مطلع مارس من هذه السنة واصفا إياها بالعبثية و الإرتجالية باعتبار أن من كانوا في ساحة النضالات هم فقط 1800 معطل أما الباقون ، حسب السقال ، فولجوا التوظيف من باب المحسوبية و بطريقة غيرموضوعية ، ولذلك اعتبر" عادل الوزني الحاضر" المنسق العام للتنسيقية الموحدة للأطر العليا المعطلة أن من بين من شملهم الإقصاء والإستثناء من عملية توظيفات مارس هي تنسيقيته" الموحدة "وذلك باعتبار تاريخ تأسيسها الذي كان قبل كثير من المجموعات التي شملها التوظيف. وفي هذا الإطار استنكر محمد السلواني، المنسق العام للتنسيقية الأولى للأطر العليا المعطلة، تعامل الحكومة اللاعادل مع مطالبهم المشروعة.

يذكر أن التنسيقية تظم أربع تنسيقيات وهي التنسيقية الوطنية للأطر العليا المعطلة والتنسيقية الموحدة للأطر العليا المعطلة والتنسيقية الاولى للأطر العليا المعطلة و التنسيقية المرابطة للأطر العليا المعطلة.

سعد ناصر(متدرب)

Revue de Presse du Conseil

الأحداث المغربية

الصبار يتهم العاطلين بتخريب ممتلكات المجلس الوطني لحقوق الإنسان

بني ملال : الأحداث المغربية

في ندوة «المجلس الوطني لحقوق الإنسان أية دينامية؟» ، المنظمة مساء الجمعة الماضي بكلية الآداب والعلوم الإنسانية ببني ملال، اتهم محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان عاطلي الجمعية الوطنية لحملة الشهادات العاطلين بالمغرب، بـ«الهجوم على مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان وتخريب محتوياته، إبان المعركة الوطنية التي كانوا يخوضونها».

فروع التنسيق الإقليمي ببني ملال للجمعية الوطنية لحملة الشهادات العاطلين بالمغرب، الذين حضروا الندوة بشكل قوي بعدما التحقوا بالمدرج، في شكل مسيرة صامتة، تتقدمها لافتة الجمعية، بالإضافة إلى أعضاء حركة20 فبراير ، طالبوا من الصبار، سحب ما جاء في كلامه من اتهامات اعتبروها ، «لا أساس لها من الصحة والتي سبق للمكتب التنفيذي، على حد قولهم ، أن فندها في رده على بيان المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وأثناء الندوة التي نظمها أيضا بهذا الخصوص».

لكن الصبار رد على العاطلين قائلا: بأن «هناك محضر معاينة يثبت عملية التخريب، وسيرسله إلى جريدة ملفات تادلة المحلية لكي تنشره»، فرد عليه مدير هذه الجريدة مشترطا، بأنه سيلتزم بما ستمنحه له الجمعية، مما اضطر سكرتارية تنسيق بني ملال بعد عدم اقتناعها بجواب الصبار، إلى الاحتجاج بقوة داخل المدرج وتوقيف المحاضرة واحتلال منصة العرض، وأخذ الميكرو، وتوضيح حيثيات الخطوة التي أقدمت عليها الجمعية الوطنية عندماقتحم أعضاء مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان .

السكرتارية، أشادت في معرض توضيحها بـ «مستوى الانضباط الذي أبان عنه مناضلو و مناضلات الجمعية الوطنية داخل المقر، و أثناء انسحابهم منه دون المساس بأي شيء من محتوياته بالإضافة الى تنظيف مرافقه». وبعد الانتهاء من الكلمة التوضيحية الاحتجاجية للسكرتارية، انسحب العاطلون من الندوة رفقة الفبرايريين.

الكبيرة ثعبان

Revue

الأطر المعطلة تعتصم بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان

أكدوا عزمهم على التصعيد ومواصلة النضال حتى إدماجهم

المساء

المساء : 11 - 07 - 2011

عادت مجموعات من الأطر المعطلة إلى الاحتجاج، حيث دخلت في اعتصام مفتوح أول أمس بمقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان من أجل المطالبة بتحقيق مطلبها في الإدماج المباشر

والفوري في أسلاك الوظيفة العمومية، كما طالبت بفتح حوار جدي بينها وبين المسؤولين فورا، وعلى رأسهم مستشار الوزير الأول المكلف بملف المعطلين عبد السلام البكاري، ووزير تحديث القطاعات العامة سعد العلمي، كما طالبت بلقاء عامل مدينة الرباط محمد ركراكة ولجنة عن وزارة المالية.

وكان المعطلون يعولون كثيرا على تطبيق المرسوم الوزاري الاستثنائي رقم 100-11-02، و الذي يقضي بتشغيل الأطر العليا فورا، لكن المعتصمين أشاروا إلى أن المسؤولين يماطلون في تسوية وضعيتهم، إذ أكدوا تلقيهم وعودا لم يوف بها في شهر مارس وأبريل وماي، كما تم فتح حوارات أغلقت لاحقا، دون أن تفضي لنتائج واقعية.

وتعقيبا على موضوع إدماج 4304 أشخاص من الأطر العليا، علق المعتصمون بأنهم لم يتوصلوا بأي معطيات تدل على واقعية هذا الخبر، و يشيرون إلى أنه حتى في حالة صحته، «فبأي معاييرتم اختيار فئة وإدماجها دون أخرى، علما أنه لم يتم تنظيم أي مباريات والمسؤولون يملكون لوائح بأسمائنا فقط دون معطيات يعتمد عليها، حتى يتم الإدماج عبر الكفاءة والإستحقاق، كما صرح بذلك سابقا وزير تحديث القطاعات العامة سعد العلمي»، وأشار المعتصمون إلى تسرب معلومات تفيد بقرب تسوية ملف الأطر العليا الصحراوية و أصحاب الرسائل الملكية في غياب واضح للشفافية، كما أكد المعتصمون البالغ عددهم حوالي ألفي شخص، على أن هذه المعطيات إذا ثبتت صحتها، فإنها ستكون النقطة التي ستفيض الكأس.

يذكر أن المحتجين ينضوون تحت لواء التنسيقيات الأربع للأطر العليا المعطلة، التنسيقية الموحدة، التنسيقية الأولى، التنسيقية الوطنية، التنسيقية المرابطة، كانوا قد جمدوا أنشطتهم الاحتجاجية أثناء مرحلة إعداد الدستور الجديد وعملية الاستفتاء.

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

بيان اليوم

الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان: الدستور الجديد يعتبر بحق صكا لحقوق الإنسان

محمد الصبار يشدد على ضرورة مواصلة العمل لتفعيل عمل المجلس وكل ما ورد في بنود الدستور الجديد

شكل موضوع المجلس الوطني لحقوق الإنسان ودوره كآلية للنهوض بثقافة حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها وتعزيز المبادئ الديموقراطية، محور ندوة نظمت يوم الجمعة الماضي، برحاب كلية الآداب والعلوم الإنسانية ببني ملال، أطرها الأمين العام للمجلس محمد الصبار .

وأبرز الصبار خلال هذه الندوة، المنظمة من طرف جريدة «ملفات تادلة» وجامعة المولى سليمان بشراكة مع مجلس جهة تادلة أزيلال، دور واختصاصات المجلس المؤسس بمقتضى ظهير شريف يرتقي به من مجرد هيئة استشارية إلى مجلس وطني يعمل بصلاحيات واسعة طبقا للمعايير المعمول بها على الصعيد الدولي، خاصة مبادئ باريس المتعلقة بنظام وسير المؤسسات الوطنية التي تعمل في مجال حقوق الإنسان والنهوض بثقافتها وحمايتها .

وفي هذا الصدد، أشار الصبار إلى أن المجلس، الذي حرص الظهير الشريف على أن تجمع تشكيلته بين التعددية والكفاءة والخبرة وتمثيلية المرأة والتمثيلية الجهوية، يعتبر مؤسسة وسيطة تعمل في استقلالية تامة، ولا علاقة لها بالسلطة التنفيذية، ولها أدوار محددة تتمثل في النهوض بثقافة حقوق الإنسان وحمايتها والتربية عليها.

وأضاف أنه لإغناء عمل المجلس، نص ظهير تأسيسه على أن يتم اختيار أعضائه بعد التشاور من بين الشخصيات التي لها خبرة وتجربة في مجال حقوق الإنسان، ومن الجمعيات والمنظمات غير الحكومية والبرلمان، إلى جانب وجوه فكرية وأسماء تمثل نقابات التعليم العالي والأطباء والقضاة والمحامين والإعلام ، بالإضافة إلى العلماء وبعض الكفاءات الحاملة للإعاقة لتكون تركيبة المجلس متوازنة ولها تنوع جغرافي ودبني ومهني وجهوي.

وأشار الصبار إلى أنه سيكون من اختصاصات المجلس، الذي لم يتم بعد اختيار أعضائه ومن بينهم ثمانية يعينهم جلالة الملك من الشخصيات المشهود لها بالخبرة الواسعة ومساهمتها القيمة على الساحتين الوطنية والدولية، المشورة والمراقبة والتحذير الاستباقي وتقييم وضعية حقوق الإنسان، علاوة على التفكير وإثراء النقاش بشأن القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان عبر مجموع التراب الوطني، وإعداد تقرير سنوي إلى جانب تقارير متخصصة أو موضوعاتية تعرض على النظر السامي لجلالة الملك .

وذكر أنه بإمكان المجلس، بمبادرة منه أو على أساس شكاوى، القيام بتحقيقات ودراسة حالات المساس أو مزاعم بانتهاك حقوق الإنسان، وزيارة أماكن الاعتقال والاحتجاز ومراقبة ظروف السجناء، ودراسة مدى ملاءمة النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل مع المواثيق الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان وبالقانون الدولي، كما يعمل من جهة أخرى، في إطار مساهمته في تعزيز المسار الديموقراطي، في مراقبة العمليات الانتخابية.

وبعد أن استعرض عددا من الفصول التي تضمنها الدستور الجديد الذي أقره الشعب المغربي في استفتاء فاتح يوليوز والمتعلقة بمجال حقوق الإنسان، أكد الصبار أن الدستور الوليد يعتبر بحق «صكا لحقوق الإنسان»، حيث أورد نصوصا لم تكن واردة حتى في توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة ومنها دسترة المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وأكد الصبار أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان حصل على مصداقية واعتراف دوليين مما جعل الكل يعتبر أن «المغرب أضحى يمثل نقطة مضيئة في منطقته»، غير أنه شدد على ضرورة مواصلة العمل لتفعيل عمل المجلس وكل ما ورد في بنود الدستور الجديد لتحقيق طموحه في أن يرتقي المغرب إلى مصاف ديمقراطيات الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط .

محمد الصبار

Revue de Presse du

رسالة الأمة

في ندوة برحاب كلية الآداب والعلوم الإنسانية ببني ملال

الصبار يبرز دور المجلس الوطني لحقوق الإنسان كآلية للنهوض بثقافة حقوق الإنسان

اشكل موضوع المجلس الوطني لحقوق الإنسان ودوره كآلية للنهوض بثقافة حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها وتعزيز المبادئ الديموقراطية، محور ندوة نظمت مساء يوم الجمعة برحاب كلية الآداب والعلوم الإنسانية ببني ملال، أطرها الأمين العام للمجلس محمد الصبار .

وأبرز الصبار خلال هذه الندوة، المنظمة من طرف جريدة «ملفات تادلة» وجامعة المولى سليمان بشراكة مع مجلس جهة تادلة أزيلال، دور واختصاصات المجلس المؤسس بمقتضى ظهير شريف يرتقي به من مجرد هيئة استشارية إلى مجلس وطني يعمل بصلاحيات واسعة طبقا للمعايير المعمول بها على الصعيد الدولي، خاصة مبادئ باريس المتعلقة بنظام وسير المؤسسات الوطنية التي تعمل في مجال حقوق الإنسان والنهوض بثقافتها وحمايتها .

وفي هذا الصدد، أشار الصبار إلى أن المجلس، الذي حرص الظهير الشريف على أن تجمع تشكيلته بين التعددية والكفاءة والخبرة وتمثيلية المرأة والتمثيلية الجهوية، يعتبر مؤسسة وسيطة تعمل في استقلالية تامة، ولا علاقة لها بالسلطة التنفيذية، ولها أدوار محددة تتمثل في النهوض بثقافة حقوق الإنسان وحمايتها والتربية عليها.

وأضاف أنه لإغناء عمل المجلس، نص ظهير تأسيسه على أن يتم اختيار أعضائه بعد التشاور من بين الشخصيات التي لها خبرة وتجربة في مجال حقوق الإنسان، ومن الجمعيات والمنظمات غير الحكومية والبرلمان، إلى جانب وجوه فكرية وأسماء تمثل نقابات التعليم العالي والأطباء والقضاة والمحامين والإعلام ، بالإضافة إلى العلماء وبعض الكفاءات الحاملة للإعاقة لتكون تركيبة المجلس متوازنة ولها تنوع جغرافي ودبني ومهني وجهوي.

وأشار الصبار إلى أنه سيكون من اختصاصات المجلس، الذي لم يتم بعد اختيار أعضائه ومن بينهم ثمانية يعينهم جلالة الملك من الشخصيات المشهود لها بالخبرة الواسعة ومساهمتها القيمة على الساحتين الوطنية والدولية، المشورة والمراقبة والتحذير الاستباقي وتقييم وضعية حقوق الإنسان، علاوة على التفكير وإثراء النقاش بشأن القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان عبر مجموع التراب الوطني، وإعداد تقرير سنوي إلى جانب تقارير متخصصة أو موضوعاتية تعرض على النظر السامي لجلالة الملك .

وذكر أنه بإمكان المجلس، بمبادرة منه أو على أساس شكاوى، القيام بتحقيقات ودراسة حالات المساس أو مزاعم بانتهاك حقوق الإنسان، وزيارة أماكن الاعتقال والاحتجاز ومراقبة ظروف السجناء، ودراسة مدى ملاءمة النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل مع المواثيق الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان وبالقانون الدولي، كما يعمل من جهة أخرى، في إطار مساهمته في تعزيز المسار الديموقراطي، في مراقبة العمليات الانتخابية.

وبعد أن استعرض عددا من الفصول التي تضمنها الدستور الجديد الذي أقره الشعب المغربي في استفتاء فاتح يوليوز والمتعلقة بمجال حقوق الإنسان، أكد الصبار أن الدستور الوليد يعتبر بحق «صكا لحقوق الإنسان»، حيث أورد نصوصا لم تكن واردة حتى في توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة ومنها دسترة المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وأكد الصبار أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان حصل على مصداقية واعتراف دوليين مما جعل الكل يعتبر أن «المغرب أضحى يمثل نقطة مضيئة في منطقته»، غير أنه شدد على ضرورة مواصلة العمل لتفعيل عمل المجلس وكل ما ورد في بنود الدستور الجديد لتحقيق طموحه في أن يرتقي المغرب إلى مصاف ديموقراطيات الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط .

Revue de Presse du Co

القلم

دور المجلس الوطني لحقوق الإنسان كآلية للنهوض بثقافة حقوق الإنسان وحماية الحريات الأساسية

شكل موضوع المجلس الوطني لحقوق الإنسان ودوره كآلية للنهوض بثقافة حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها وتعزيز المبادئ الديموقراطية، محور ندوة نظمت برحاب كلية الآداب والعلوم الإنسانية ببني ملال، أطرها الأمين العام للمجلس محمد الصبار.

وأبرز الصبار خلال هذه الندوة، المنظمة من طرف جريدة «ملفات تادلة» وجامعة المولى سليمان بشراكة مع مجلس جهة تادلة أزيلال، دور واختصاصات المجلس المؤسس بمقتضى ظهير شريف يرتقي به من مجرد هيئة استشارية إلى مجلس وطني يعمل بصلاحيات واسعة طبقا للمعايير المعمول بها على الصعيد الدولي، خاصة مبادئ باريس المتعلقة بنظام وسير المؤسسات الوطنية التي تعمل في مجال حقوق الإنسان والنهوض بثقافتها وحمايتها.

وفي هذا الصدد، أشار الصبار إلى أن المجلس، الذي حرص الظهير الشريف على أن تجمع تشكيلته بين التعددية والكفاءة والخبرة وتمثيلية المرأة والتمثيلية الجهوية، يعتبر مؤسسة وسيطة تعمل في استقلالية تامة، ولا علاقة لها بالسلطة التنفيذية، ولها أدوار محددة تتمثل في النهوض بثقافة حقوق الإنسان وحمايتها والتربية عليها.

وأضاف أنه لإغناء عمل المجلس، نص ظهير تأسيسه على أن يتم اختيار أعضائه بعد التشاور من بين الشخصيات التي لها خبرة وتجربة في مجال حقوق الإنسان، ومن الجمعيات والمنظمات غير

من مهامه القيام بتحقيقات ودراسة حالات المساس أو مزاعم بانتهاك حقوق الإنسان، وزيارة أماكن الاعتقال والاحتجاز ومراقبة ظروف السجناء، ومراقبة العمليات الانتخابية ودراسة مدى ملاءمة النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل مع المواثيق الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان وبالقانون الدولي

الحكومية والبرلمان، إلى جانب وجوه فكرية وأسماء تمثل نقابات التعليم العالي والأطباء والقضاة والمحامين والإعلام، بالاضافة إلى العلماء وبعض الكفاءات الحاملة للإعاقة لتكون تركيبة المجلس متوازنة ولها تنوع جغرافي ودبني ومهني وجهوي.

وأشار الصبار إلى أنه سيكون من اختصاصات المجلس، الذي لم يتم بعد اختيار أعضائه ومن بينهم ثمانية يعينهم جلالة الملك من الشخصيات المشهود لها بالخبرة الواسعة ومساهمتها القيمة على الساحتين الوطنية والدولية، المشورة والمراقبة والتحذير الاستباقي وتقييم وضعية حقوق الإنسان، علاوة على التفكير وإثراء النقاش بشأن القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان عبر مجموع التراب الوطني، وإعداد تقرير سنوي إلى جانب تقارير متخصصة أو موضوعاتية تعرض على النظر السامي لجلالة الملك.

وذكر أنه بإمكان المجلس، بمبادرة منه أو على أساس شكاوى، القيام بتحقيقات ودراسة حالات المساس أو مزاعم بانتهاك حقوق الإنسان، وزيارة أماكن الاعتقال والاحتجاز ومراقبة ظروف السجناء، ودراسة مدى ملاءمة النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل مع المواثيق الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان وبالقانون الدولي، كما يعمل من جهة أخرى، في إطار مساهمته في تعزيز المسار الديموقراطي، في مراقبة العمليات الانتخابية.

وبعد أن استعرض عددا من الفصول التي تضمنها الدستور الجديد الذي أقره الشعب المغربي في استفتاء فاتح يوليوز والمتعلقة بمجال حقوق الإنسان، أكد السيد الصبار أن الدستور الوليد يعتبر بحق «صكا لحقوق الإنسان»، حيث أورد نصوصا لم تكن واردة حتى في توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة ومنها دسترة المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وأكد السيد الصبار أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان حصل على مصداقية واعتراف دوليين مما جعل الكل يعتبر أن «المغرب أضحى يمثل نقطة مضيئة في منطقته»، غير أنه شدد على ضرورة مواصلة العمل لتفعيل عمل المجلس وكل ما ورد في بنود الدستور الجديد لتحقيق طموحه في أن يرتقي المغرب إلى مصاف ديموقراطيات الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط.

Revue des droits de l'Homme

الصبار: الدستور الجديد يعتبر صكّا لحقوق الإنسان

أكد محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، أن الدستور الوليد يعتبر بحق "صكا لحقوق الإنسان"، حيث أورد نصوصا لم تكن واردة حتى في توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة ومنها دسترة المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وأبرز الصبار خلال ندوة نظمت مساء أمس الجمعة برحاب كلية الآداب والعلوم الإنسانية ببني ملال ، دور واختصاصات المجلس الوطني لحقوق الإنسان المؤسس بمقتضى ظهير شريف يرتقي به من مجرد هيئة استشارية إلى مجلس وطني يعمل بصلاحيات واسعة طبقا للمعايير المعمول بها على الصعيد الدولي، خاصة مبادئ باريس المتعلقة بنظام وسير المؤسسات الوطنية التي تعمل في مجال حقوق الإنسان والنهوض بثقافتها وحمايتها .

وفي هذا الصدد، أشار الصبار إلى أن المجلس، الذي حرص الظهير الشريف على أن تجمع تشكيلته بين التعددية والكفاءة والخبرة وتمثيلية المرأة والتمثيلية الجهوية، يعتبر مؤسسة وسيطة تعمل في استقلالية تامة، ولا علاقة لها بالسلطة التنفيذية، ولها أدوار محددة تتمثل في النهوض بثقافة حقوق الإنسان وحمايتها والتربية عليها.

وأضاف أنه لإغناء عمل المجلس، نص ظهير تأسيسه على أن يتم اختيار أعضائه بعد التشاور من بين الشخصيات التي لها خبرة وتجربة في مجال حقوق الإنسان، ومن الجمعيات والمنظمات غير الحكومية والبرلمان، إلى جانب وجوه فكرية وأسماء تمثل نقابات التعليم العالي والأطباء والقضاة والمحامين والإعلام ، بالاضافة إلى العلماء وبعض الكفاءات الحاملة للإعاقة لتكون تركيبة المجلس متوازنة ولها تنوع جغرافي وديني ومهني وجهوي.

وأشار الصبار إلى أنه سيكون من اختصاصات المجلس، الذي لم يتم بعد اختيار أعضائه ومن بينهم ثمانية يعينهم الملك من الشخصيات المشهود لها بالخبرة الواسعة ومساهمتها القيمة على الساحتين الوطنية والدولية، المشورة والمراقبة والتحذير الاستباقي وتقييم وضعية حقوق الإنسان، علاوة على التفكير وإثراء النقاش بشأن القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان عبر مجموع التراب الوطني، وإعداد تقرير سنوي إلى جانب تقارير متخصصة أو موضوعاتية تعرض على الملك .

وذكر أنه بإمكان المجلس، بمبادرة منه أو على أساس شكاوى، القيام بتحقيقات ودراسة حالات المساس أو مزاعم بانتهاك حقوق الإنسان، وزيارة أماكن الاعتقال والاحتجاز ومراقبة ظروف السجناء، ودراسة مدى ملاءمة النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل مع المواثيق الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان وبالقانون الدولي، كما يعمل من جهة أخرى، في إطار مساهمته في تعزيز المسار الديموقراطي، في مراقبة العمليات الانتخابية.

وأكد الصبار أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان حصل على مصداقية واعتراف دوليين مما جعل الكل يعتبر أن "المغرب أضحى يمثل نقطة مضيئة في منطقته"، غير أنه شدد على ضرورة مواصلة العمل لتفعيل عمل المجلس وكل ما ورد في بنود الدستور الجديد لتحقيق طموحه في أن يرتقي المغرب إلى مصاف ديموقراطيات الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط .

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

هسبريس
Hespress
أول جريدة إلكترونية مغربية.. تجدد على مدار الساعة

الصبار: الدستور الجديد يعتبر صكّا لحقوق الإنسان

و م ع - هسبريس
2011-07-09 15:41:00

أكد محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، أن الدستور الوليد يعتبر بحق "صكا لحقوق الإنسان"، حيث أورد نصوصا لم تكن واردة حتى في توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة ومنها دسترة المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وأبرز الصبار خلال ندوة نظمت مساء أمس الجمعة برحاب كلية الآداب والعلوم الإنسانية ببني ملال ، دور واختصاصات المجلس الوطني لحقوق الإنسان المؤسس بمقتضى ظهير شريف يرتقي به من مجرد هيئة استشارية إلى مجلس وطني يعمل بصلاحيات واسعة طبقا للمعايير المعمول بها على الصعيد الدولي، خاصة مبادئ باريس المتعلقة بنظام وسير المؤسسات الوطنية التي تعمل في مجال حقوق الإنسان والنهوض بثقافتها وحمايتها .

وفي هذا الصدد، أشار الصبار إلى أن المجلس، الذي حرص الظهير الشريف على أن تجمع تشكيلته بين التعددية والكفاءة والخبرة وتمثيلية المرأة والتمثيلية الجهوية، يعتبر مؤسسة وسيطة تعمل في استقلالية تامة، ولا علاقة لها بالسلطة التنفيذية، ولها أدوار محددة تتمثل في النهوض بثقافة حقوق الإنسان وحمايتها والتربية عليها.

وأضاف أنه لإغناء عمل المجلس، نص ظهير تأسيسه على أن يتم اختيار أعضائه بعد التشاور من بين الشخصيات التي لها خبرة وتجربة في مجال حقوق الإنسان، ومن الجمعيات والمنظمات غير الحكومية والبرلمان، إلى جانب وجوه فكرية وأسماء تمثل نقابات التعليم العالي والأطباء والقضاة والمحامين والإعلام ، بالاضافة إلى العلماء وبعض الكفاءات الحاملة للإعاقة لتكون تركيبة المجلس متوازنة ولها تنوع جغرافي وديني ومهني وجهوي.

وأشار الصبار إلى أنه سيكون من اختصاصات المجلس، الذي لم يتم بعد اختيار أعضائه ومن بينهم ثمانية يعينهم الملك من الشخصيات المشهود لها بالخبرة الواسعة ومساهمتها القيمة على الساحتين الوطنية والدولية، المشورة والمراقبة والتحذير الاستباقي وتقييم وضعية حقوق الإنسان، علاوة على التفكير وإثراء النقاش بشأن القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان عبر مجموع التراب الوطني، وإعداد تقرير سنوي إلى جانب تقارير متخصصة أو موضوعاتية تعرض على الملك .

وذكر أنه بإمكان المجلس، بمبادرة منه أو على أساس شكاوى، القيام بتحقيقات ودراسة حالات المساس أو مزاعم بانتهاك حقوق الإنسان، وزيارة أماكن الاعتقال والاحتجاز ومراقبة ظروف السجناء، ودراسة مدى ملاءمة النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل مع المواثيق الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان وبالقانون الدولي، كما يعمل من جهة أخرى، في إطار مساهمته في تعزيز المسار الديموقراطي، في مراقبة العمليات الانتخابية.

وأكد الصبار أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان حصل على مصداقية واعتراف دوليين مما جعل الكل يعتبر أن "المغرب ، غير أنه شدد على ضرورة مواصلة العمل لتفعيل عمل المجلس وكل ما ورد في "أضحى يمثل نقطة مضيئة في منطقته بنود الدستور الجديد لتحقيق طموحه في أن يرتقي المغرب إلى مصاف ديموقراطيات الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط .

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

بوابة إقليم بني ملال
صوت الأغلبية الصامتة

الصبار: الدستور الجديد يعتبر صكّا لحقوق الإنسان

أكد محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، أن الدستور الوليد يعتبر بحق "صكا لحقوق الإنسان"، حيث أورد نصوصا لم تكن واردة حتى في توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة ومنها دسترة المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وأبرز الصبار خلال ندوة نظمت مساء أمس الجمعة برحاب كلية الآداب والعلوم الإنسانية ببني ملال ، دور واختصاصات المجلس الوطني لحقوق الإنسان المؤسس بمقتضى ظهير شريف يرتقي به من مجرد هيئة استشارية إلى مجلس وطني يعمل بصلاحيات واسعة طبقا للمعايير المعمول بها على الصعيد الدولي، خاصة مبادئ باريس المتعلقة بنظام وسير المؤسسات الوطنية التي تعمل في مجال حقوق الإنسان والنهوض بثقافتها وحمايتها .

وفي هذا الصدد، أشار الصبار إلى أن المجلس، الذي حرص الظهير الشريف على أن تجمع تشكيلته بين التعددية والكفاءة والخبرة وتمثيلية المرأة والتمثيلية الجهوية، يعتبر مؤسسة وسيطة تعمل في استقلالية تامة، ولا علاقة لها بالسلطة التنفيذية، ولها أدوار محددة تتمثل في النهوض بثقافة حقوق الإنسان وحمايتها والتربية عليها.

وأضاف أنه لإغناء عمل المجلس، نص ظهير تأسيسه على أن يتم اختيار أعضائه بعد التشاور من بين الشخصيات التي لها خبرة وتجربة في مجال حقوق الإنسان، ومن الجمعيات والمنظمات غير الحكومية والبرلمان، إلى جانب وجوه فكرية وأسماء تمثل نقابات التعليم العالي والأطباء والقضاة والمحامين والإعلام ، بالاضافة إلى العلماء وبعض الكفاءات الحاملة للإعاقة لتكون تركيبة المجلس متوازنة ولها تنوع جغرافي وديني ومهني وجهوي.

وأشار الصبار إلى أنه سيكون من اختصاصات المجلس، الذي لم يتم بعد اختيار أعضائه ومن بينهم ثمانية يعينهم الملك من الشخصيات المشهود لها بالخبرة الواسعة ومساهمتها القيمة على الساحتين الوطنية والدولية، المشورة والمراقبة والتحذير الاستباقي وتقييم وضعية حقوق الإنسان، علاوة على التفكير وإثراء النقاش بشأن القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان عبر مجموع التراب الوطني، وإعداد تقرير سنوي إلى جانب تقارير متخصصة أو موضوعاتية تعرض على الملك .

وذكر أنه بإمكان المجلس، بمبادرة منه أو على أساس شكاوى، القيام بتحقيقات ودراسة حالات المساس أو مزاعم بانتهاك حقوق الإنسان، وزيارة أماكن الاعتقال والاحتجاز ومراقبة ظروف السجناء، ودراسة مدى ملاءمة النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل مع المواثيق الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان وبالقانون الدولي، كما يعمل من جهة أخرى، في إطار مساهمته في تعزيز المسار الديموقراطي، في مراقبة العمليات الانتخابية.

وأكد الصبار أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان حصل على مصداقية واعتراف دوليين مما جعل الكل يعتبر أن "المغرب ، غير أنه شدد على ضرورة مواصلة العمل لتفعيل عمل المجلس وكل ما ورد في "أضحى يمثل نقطة مضيئة في منطقته بنود الدستور الجديد لتحقيق طموحه في أن يرتقي المغرب إلى مصاف ديموقراطيات الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط .

Revista de Presse sur Conseil National des droits de l'Homme

المغربية

مجلس حقوق الإنسان يعد بالنظر في ملف بنبركة وينتقد أحزابا لم تجدد نخبها

الصبار يتحاور بسجن خريبكة ويحل إضراب عمال المناولة ببني ملال

بني ملال: محمد رفيق

افتتح محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، مداخلته بفضاء كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مساء الجمعة الماضي، بتساؤل إشكالي حول القدرة على تحويل مكان الندوة إلى بورصة للأفكار والجدل والإقناع والاقتناع، في ظرفية خاصة أن فيها الأوان للتعبير والكلام.

وقال الصبار، في ندوة أطرها حول موضوع "المجلس الوطني لحقوق الإنسان وديناميته الوظيفية كآلية للنهوض بثقافة حقوق الإنسان والحريات والديمقراطية"، إنه مسرور لتلقي رسالة من أحد الشيوخ داخل القاعة، ما يؤكد أن المجلس له علاقة بمظالم الناس، إضافة إلى الخطوات الرمزية التي قام بها في الوساطة، حين عرج، قبل حضوره الملتقى، على سجن مدينة خريبكة، ليتحاور مع معتقلي الأحداث الاجتماعية، كما ساهم، أيضا، في حل إضراب عن الطعام خاضه عمال شركات المناولة بعد أن استمر 45 يوما.

وانتقد الصبار، بالمناسبة، عدم الاشتغال بالأسس الديمقراطية داخل الأحزاب والنقابات وعدم تجديد النخب بها، معلنا، من جهة أخرى، أن المجلس سيشكل في المستقبل فريق عمل للنظر في ملف المهدي بنبركة، وإقامة نصب تذكاري بالمعتقل السري السابق (تزمامارت).

وأبرز محمد الصبار، خلال الندوة، التي نظمتها جريدة ملفات تادلة، وجامعة المولى سليمان بشراكة مع مجلس جهة تادلة أزيلال، دور واختصاصات المجلس الوطني لحقوق الإنسان، المؤسس بمقتضى ظهير شريف، يرتقي به من مجرد هيئة استشارية إلى مجلس وطني يعمل بصلاحيات واسعة طبقا للمعايير المعمول بها على الصعيد الدولي، خاصة مبادئ باريس المتعلقة بنظام وسير المؤسسات الوطنية، التي تعمل في مجال حقوق الإنسان والنهوض بثقافتها وحمايتها.

الصبار خلال أشغال الندوة (خاص)

وقال الصبار إن المجلس يجمع في تشكيلته بين التعددية والكفاءة والخبرة وتمثيلية المرأة، والحرص في وساطته على التربية على حقوق الإنسان وحمايتها والنهوض بها، مضيفا أن أعضاء المجلس سيجري اختيارهم، بعد التشاور، من بين الشخصيات التي لها خبرة وتجربة في مجال حقوق الإنسان، ومن الجمعيات والمنظمات غير الحكومية والبرلمان، إلى جانب وجوه فكرية وأسماء تمثل نقابات التعليم العالي، والأطباء، والقضاة والمحامين والإعلام، بالإضافة إلى العلماء وبعض الكفاءات الحاملة للإعاقة، لتكون تركيبة المجلس متوازنة ولها تنوع جغرافي وديني ومهني وجهوي، وأن اختيار أعضاء المجلس آت في الطريق، من بينهم ثمانية بعينهم جلالة الملك من الشخصيات المشهود لها بالخبرة الواسعة ومساهمتها القيمة على الساحتين الوطنية والدولية، و11 عضوا، يجري اقتراحهم من قبل منظمات غير حكومية نشيطة في مجال حقوق الإنسان، وتمثيلية من غرفتي البرلمان وهيئات أخرى.

وأبرز الصبار أن تدخل المجلس يكون بمبادرة منه أو على أساس شكاوى، والقيام بتحقيقات ودراسة حالات المساس أو مزاعم بانتهاك حقوق الإنسان، أو بشكل استباقي، أو زيارة أماكن الاعتقال والاحتجاز، ومراقبة ظروف السجناء، ودراسة مدى ملاءمة النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، مع المواثيق الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان وبالقانون الدولي، كما يعمل، من جهة أخرى، في إطار مساهمته في تعزيز المسار الديمقراطي في مراقبة العمليات الانتخابية.

وبعد أن استعرض عددا من الفصول التي تضمنها الدستور الجديد الذي صادق عليه الشعب المغربي خلال الاستفتاء الأخير، والمتعلقة بمجال حقوق الإنسان، أكد الصبار أن الدستور الوليد يعتبر بحق "صكا لحقوق الإنسان"، حيث إنه أورد نصوصا لم تكن واردة حتى في توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة ومنها دسترة المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وأكد أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان حصل على مصداقية واعتراف دوليين، ما جعل الكل يعتبر أن "المغرب أضحى يمثل نقطة مضيئة في منطقته"، غير أنه شدد على ضرورة مواصلة العمل لتفعيل عمل المجلس، وكل ما ورد في الدستور الجديد لتحقيق طموحه في أن يرتقي المغرب إلى مصاف ديمقراطيات الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط.

وذكر أن المجلس قام، في إطار ديناميته الجديدة، بعدد من الأعمال الإيجابية، ما ساهم في تحقيق نوع من الانفراج السياسي الجزئي، موردا، في هذا السياق، تمتيع بعض أعضاء السلفية الجهادية بالعفو، والإعلان عن توثيق توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، واقتراح الوسائل الكفيلة بعدم تكرار الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والتصدي لها.

Revue de

الصبار لمعطلي بني ملال : أشنقوني ولن أسحب تصريحاتي (+ 4 فيديوهات)

السبت، 09 يوليوز 2011 23:47 موقع لكم

بهذه الكلمات رد محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان على أعضاء الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب، بعد أن طلب عضو السكرتارية الإقليمية لبني ملال منه سحب تصريحاته التي سبق أن قال فيها إن أعضاء الجمعية قاموا بالهجوم على مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالرباط يوم 12 أبريل 2011 وتخريبه، ما أثار حالة من الاستنكار والاستهجان داخل القاعة.

وقد نظر الصبار بتحد في أعين المعطلين الغاضبين من تصريحاته حول عملية اقتحام الجمعية الوطنية لمجلسه، ومرر يده على عنقه كإشارة لعملية الذبح وقال لهم بلهجة دارجة واضحة:" علقوني و منسحبش"، ما استدعى ردا من السكرتارية الإقليمية لبني ملال للجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب وضحت فيه عملية الاقتحام وانضباط المعطلين وحرصهم على المقر المذكور باعتباره من ممتلكات الشعب المغربي وكيف أنهم قبل انسحابهم قاموا بتنظيف المرافق الصحية للمقر،على خلاف ما جاء في بيان "المجلس الوطني لحقوق الإنسان" الذي اتهمهم بتخريب محتوياته. وقد أدانت السكرتارية الإقليمية بيان المجلس المذكور كما أدانت بشدة تصريحات محمد الصبار التي تكررت خلال الندوة التي نظمتها جريدة "ملفات تادلة بشراكة" مع جامعة بني ملال والمجلس الجهوي لتادلة أزيلال يوم الجمعة 8 يوليو، والتي احتضنها المدرج رقم 4 بكلية الآداب والعلوم الإنسانية ببني ملال على الساعة الثامنة والنصف مساء.

وبقي الصبار في مكانة أثناء إلقاء سكرتارية بني ملال للجمعية الوطنية، بينما تعالت الأصوات المستنكرة لسلوك "المجلس الوطني لحقوق الإنسان"، مما خلف حالة من التوتر داخل القاعة انسحب على إثره أعضاء الجمعية الوطنية، كما انسحب شباب حركة 20 فبراير.

http://www.youtube.com/watch?v=jxaHytVyJ2Q&feature=player_embedded

http://www.youtube.com/watch?v=dmTAWUYBfCY&feature=player_embedded#at=15

http://www.youtube.com/watch?v=ygk_qNTe0Pk&

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

المغرب/جهات/حقوق الإنسان/ندوة
بني ملال.. إبراز دور المجلس الوطني لحقوق الإنسان كآلية للنهوض بثقافة حقوق الإنسان وحماية الحريات الأساسية (ندوة)

بني ملال 9/ 7/ ومع/ شكل موضوع المجلس الوطني لحقوق الإنسان ودوره كآلية للنهوض بثقافة حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها وتعزيز المبادئ الديموقراطية, محور ندوة نظمت مساء أمس الجمعة برحاب كلية الآداب والعلوم الإنسانية ببني ملال, أطرها الأمين العام للمجلس السيد محمد الصبار .

وأبرز السيد الصبار خلال هذه الندوة, المنظمة من طرف جريدة "ملفات تادلة" وجامعة المولى سليمان بشراكة مع مجلس جهة تادلة أزيلال, دور واختصاصات المجلس المؤسس بمقتضى ظهير شريف يرتقي به من مجرد هيئة استشارية إلى مجلس وطني يعمل بصلاحيات واسعة طبقا للمعايير المعمول بها على الصعيد الدولي, خاصة مبادئ باريس المتعلقة بنظام وسير المؤسسات الوطنية التي تعمل في مجال حقوق الإنسان والنهوض بثقافتها وحمايتها .

وفي هذا الصدد, أشار السيد الصبار إلى أن المجلس, الذي حرص الظهير الشريف على أن تجمع -تشكيلته بين التعددية والكفاءة والخبرة وتمثيلية المرأة والتمثيلية الجهوية, يعتبر مؤسسة وسيطة تعمل في استقلالية تامة, ولا علاقة لها بالسلطة التنفيذية, ولها أدوار محددة تتمثل في النهوض بثقافة حقوق الإنسان وحمايتها والتربية عليها.

وأضاف أنه لإغناء عمل المجلس, نص ظهير تأسيسه على أن يتم اختيار أعضائه بعد التشاور من بين الشخصيات التي لها خبرة وتجربة في مجال حقوق الإنسان, ومن الجمعيات والمنظمات غير الحكومية والبرلمان, إلى جانب وجوه فكرية وأسماء تمثل نقابات التعليم العالي والأطباء والقضاة والمحامين والإعلام , بالاضافة إلى العلماء وبعض الكفاءات الحاملة للإعاقة لتكون تركيبة المجلس متوازنة ولها تنوع جغرافي وديني ومهني وجهوي.

وأشار السيد الصبار إلى أنه سيكون من اختصاصات المجلس, الذي لم يتم بعد اختيار أعضائه ومن بينهم ثمانية يعينهم جلالة الملك من الشخصيات المشهود لها بالخبرة الواسعة ومساهمتها القيمة على الساحتين الوطنية والدولية, المشورة والمراقبة والتحذير الاستباقي وتقييم وضعية حقوق الإنسان, علاوة على التفكير وإثراء النقاش بشأن القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان عبر مجموع التراب الوطني, وإعداد تقرير سنوي إلى جانب تقارير متخصصة أو موضوعاتية تعرض على النظر السامي لجلالة الملك .

وذكر أنه بإمكان المجلس, بمبادرة منه أو على أساس شكاوى, القيام بتحقيقات ودراسة حالات المساس أو مزاعم بانتهاك حقوق الإنسان, وزيارة أماكن الاعتقال والاحتجاز ومراقبة ظروف السجناء, ودراسة مدى ملاءمة النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل مع المواثيق الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان وبالقانون الدولي, كما يعمل من جهة أخرى, في إطار مساهمته في تعزيز المسار الديموقراطي, في مراقبة العمليات الانتخابية.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

وبعد أن استعرض عددا من الفصول التي تضمنها الدستور الجديد الذي أقره الشعب المغربي في استفتاء فاتح يوليوز والمتعلقة بمجال حقوق الإنسان, أكد السيد الصبار أن الدستور الوليد يعتبر بحق "صكا لحقوق الإنسان", حيث أورد نصوصا لم تكن واردة حتى في توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة ومنها دسترة المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وأكد السيد الصبار أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان حصل على مصداقية واعتراف دوليين مما جعل الكل يعتبر أن "المغرب أضحى يمثل نقطة مضيئة في منطقته", غير أنه شدد على ضرورة مواصلة العمل لتفعيل عمل المجلس وكل ما ورد في بنود الدستور الجديد لتحقيق طموحه في أن يرتقي المغرب إلى مصاف ديموقراطيات الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط .

ج/ أب/ك ج

ومع

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

الأحداث المغربية

متظاهرون يقطعون الطريق على القطارات !

.التصنيف : 11 يوليو 2011

خطوط السكة الحديدية لم تعد في اليوسفية معبرا للقطارات بل مكانا للاعتصام! صارت وجهة معلومة مسبقة بالنسبة للعاطلين خسائر مادية كبيرة تخلفها هذه .الغاضبين من المكتب الشريف للفوسفاط فقد اعتادوا طيلة ثلاث أيام الأخيرة الالتقاء بها كل صباح الاعتصامات بالنسبة للمكتب الوطني للسكك الحديدية الذي لا علاقة له بالاعتصام. قطارات تتعطل، وأخرى تلغي رحلاتها .والمتظاهرون يطالبون بالشغل الفوري

الغضب يوقف القطارات

اعترضوا القطارات المحملة بالفوسفاط ولم تسلم أيضا قطارات المسافرين مما اضطرت معه إدارة المكتب الوطني للسكك الحديدية للإستعانة بالحافلات لنقل المسافرين الذين بقوا عالقين إلى ساعات متأخرة من يوم الجمعة بمحطة اليوسفية والذين كانوا متجهين إلى مدينة آسفي. حسب مصدر مسؤول من السكك الحديدية فإن الإدارة علقت السفر انطلاقا من اليوسفية إلى أجل غير مسمى إلى أن يتم فك الإعتصام الذي أربك حركة القطارات، من جهته صرح أحد المعتصمين أن «معركتهم هي ضد إدارة لمكتب الشريف للفوسفاط وليست مع جهة أخرى بعدما تأكد المعتصمون أن الإقتراحات التي تم تقديمها من طرف السلطة الإقليمية ومن خلال الإجتماعات الدورية التي سبقت الإعلان عن التوظيف لم يأخذ بها ووصفها البعض بالمناورة المعتادة لإدارة المكتب الشريف للفوسفاط التي من خلال ذلك تسعى إلى رمي الكرة في ملعب السلطة المحلية وزرع نوع من الشك بينها وبين المتظاهرين». أحد أعضاء لجنة الحوار قال إنهم «فوجئوا للصيغة التي تمت بها انتقاء طلبات التوظيف» وطالب «إدارة المكتب الشريف للفوسفاط غياب الحوار». وفي نفس الاطار سار »بتطبيق ولو عشرون بالمائة من الإقتراحات التي اعتبرتها هي نفسها بالمنطقية»، وانتقد تقرير للجمعية المغربية لحقوق الانسان التي قالت على لسان المحتجين بأن «أناس يعملون بالخارج توصلوا وموظفون ومستخدمون باستدعاءات، وهناك بعض العائلات ممن استفاد أكثر من فرد واحد منها من العملية في حين أن هناك أسر لم يستفد وكانت أعمال تخريب وشغب اندلعت قبل أيام بسبب الاستداعاءات التي وزعها المكتب الشريف للفوسفاط لإدماج .«منها أي أحد وحسب التقرير المذكور فإن المواجهات شملت «كل من خريبكة .بعض العاطلين وبلغ عدد المعتقلين في هذه الأحداث 15شخصا والقرى المنجمية حطان بوجنيبة وبئر مزوي وتم خلالها تخريب مقتصدية السلام للمجمع بخريبكة، والمسبح وواجهة الباشوية ومقر رئيس القرية المنجمية وإحدى السيارات بحطان، كما تم تخريب واجهة البلدية والباشوية والقرض الفلاحي ومقر رئيس القرية المنجمية ببوجنيبة ، كما نتجت عدة إصابات في صفوف الطرفين بينهم باشا مدينة بوجنيبة، وقد استعملت القوات القنابل المسيلة للدموع وخراطيم المياه والعصي والرشق بالحجارة بواسطة المقالع وأيضا استعملت الطائرات المروحية في حطان لتفريق .«المحتجين

مليار لتشغيل العاطلين 40

الحوار الذي يقول المتحجون إنه غائب والانتقادات الموجهة للادارات بخصوص عدم شفافية الانتقاء يفندها المدير المكلف بالتواصل حسن برانون الذي يقول بأن عملية الفرز تمت بشكل ديموقراطي خارج كل محسوبية أو زبونية من خلال تكليف مكاتب وخبراء بعملية الانتقاء والفرز بعد ترقيم الطلبات التي توصل بها المكتب الشريف للفوسفاط والتي بلغت حوالي 90 ألف طلب من شخص من أجل الادماج المباشر في 5800كافة أنحاء المغرب ومناطق الفوسفاط. وقد خلصت عملية الفرز إلى استدعاء حوالي المكتب بالاضافة إلى حوالي 15 ألف استدعاء من أجل التكوين والتأهيل مقابل منحة تصل إلى ألفين درهم وربط الاتصال بالشركات الكبرى من أجل معرفة حاجياتها في سوق الشغل كي توائم عملية التكوين المناصب المطلوبة في هذه الشركات. وقد تمت عملية الفرز بشفافية مع إعطاء الأولولية لأبناء المتقاعدين وأبناء مناطق الفوسفاط بعد الاطلاع على مؤهلاتهم وتدقيق الوثائق التي رافقت ملفهم. وبرر المسؤول عدم توصف فئة بالاستدعاءات إلى حجم الاستدعاءات المبعوثة التي بلغت 21000 استدعاء ما يلزم الوقت الكافي كي تصل إلى أصحابها. وأضاف المصدر ذاته بأن المكتب الشريف للفوسفاط خصص لهذه العملية ميزانية بلغت وبلغت نسبة المدمجين في العمل هذا الشهر 30٪ من مستخدمي المكتب الذين يبلغون في الاجمال حوالي 20 ألف .40مليار سنتيم وفي الوقت الذي عاد فيه الهدوء إلى خريبكة وبوجنيبة وحطان وباقي القرى المنجمية بعد أعمال تخريب وشغب، استمر .مستخدم اعتصام العاطلين باليوسفية إلى حدود ساعات متأخرة من مساء السبت وخاضوا وقفة احتجاجية فوق خط السكة الحديدية، فيما سعت فئة أخرى إلى تعطيل شاحنات نقل الفوسفاط بالقرب من معامل التكليس لمدة ثلاث ساعات ولم تنفع الحوارات مع المعتصمين. وحسب مصدر جد مطلع فإنه سيتم توزيع العديد من الإستدعاءات على مدار الأيام المقبلة وخصصت المجموعة ما يقارب 4988 استدعاء بإقليم اليوسفية تشمل فئة عن طريق الإدماج المباشر وفئة أخرى عن طريق المشاركة في تدريب وتكوين لمدة سنتين سيتولى المكتب الشريف للفوسفاط التكفل بمصاريفها تتراوح قيمتها ما بين 1200 و2000 درهم كمنحة شهرية طيلة مدة التكوين،

كما علمت الأحداث المغربية أن إدارة المكتب الشريف للفوسفاط وفي إطار برنامجها «مهارات المكتب الشريف للفوسفاط» تسعى إلى وضع خطط تكوين موضوعة بشراكة مع مختلف المؤسسات الخاصة والعمومية لاحتواء العدد الكبير من طلبات التشغيل إلى جانب مواكبة حاملي المشاريع المحدثة لمناصب الشغل والمدرة للدخل والأعمال الإجتماعية.

الصبار يدخل على الخط

أحداث الشغب الأخيرة لم تكن الأولى ففي مارس اندلعت أعمال تخريب مشابهة ومواجهات مع القوات العمومية انتهت باعتقالات بعض المشتبه في اقترافهم هذه الأعمال، الذين دخلوا في إضراب عن الطعام منذ مدة. محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان حل بالمنطقة لإقناع معتقلي 13 ماي بخريبكة بفك الإضراب عن الطعام الذي دخل فيه المعتقلون ال 11 لمدة فاق الشهر وأدت إلى تدهور كبير في حالتهم الصحية منعت أغلبهم من حضور آخر جلسة محاكمة بداية الأسبوع. كما أقنع الصبار أمهات المعتقلين المعتصمات أمام محكمة الاستئناف بخريبكة بفك الاعتصام مقابل تدخل المجلس لضمان شروط المحاكمة العادلة لأبنائهم، خلال جلسة يوم الأربعاء المقبل. وكان محمد الصبار أول شخصية من العاصمة تزور مدينة خريبكة عقب اندلاع أحداث الثلاثاء الأسود لإعداد تقرير حول «حقيقة ومسببات الأحداث». لم يتم نشره حتى الآن حيث أكد الصبار في هذا الصدد، بأن المجلس الوطني لحقوق الإنسان يتابع باهتمام ما يجري بخريبكة وأن العناصر الجديدة ستضاف إلى الملف الذي سينشر قبل نهاية الشهر . وإلى ذلك أرجأت غرفة الجنايات بمحكمة الاستئناف بخريبكة النظر في ملف معتقلي أحداث خريبكة ال 15 عشر إلى 20 من شهر يوليوز الجاري نظرا لسوء حالة المعتقلين ال11 المضربين عن الطعام منذ 25 ماي الماضي، حيث لم يحضر لجلسة اليوم سوى 3 عناصر من المضربين عن الطعام بالإضافة إلى الأربعة الآخرين غير الأجراء. وطالب الدفاع هيئة المحكمة بتمتيع المعتقلين بالسراح المؤقت، لكن النيابة العامة اعترضت بحجة تكتل المعتقلين حين خروجهم وربما تشكيل خطر آخر، كما طالب المجمع بمبلغ 900 مليون درهم والمكتب الوطني للسكك الحديدية بمليار سنتيم مقابل التنازل عن الدعوى. وتجدر الإشارة بأن المحاكمة لم تنطلق في جلستها الاخيرة إلا في حدود الساعة الثانية بعد الزوال، في حين نظمت وقفة احتجاجية أمام المحكمة، شارك فيها شباب من الإقليم والجمعية المغربية لحقوق الإنسان بخريبكة وعائلات المعتقلين، انطلقت الوقفة على الساعة العاشرة صباحا ودامت إلى نهاية المحاكمة . وجدير بالذكر بأن عائلات المعتقلين خاضت اعتصاما مفتوحا أمام المحكمة منذ الإثنين الماضي للمطالبة بإطلاق سراح المعتقلين. ويذكر أيضا أنه بعد الجلسة التي عقدها محمد الصبار مع رئيس محكمة الاستئناف بخريبكة، وعائلات المعتقلين، والمعتقلين أنفسهم، وبعض الفعاليات من مدينة خريبكة، تم فك الاعتصام من طرف عائلات المعتقلين من أمام محكمة الاستئناف بخريبكة، كما باشر المعتقلون تناولهم للطعام، بعد إضراب عنه دام أزيد من 20 يوما.

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

المساء
ALMASSAE

قال إن الفصل الـ19 ما زال قائما في المغرب يمارسه الأموي والراضي

الصبار: «هناك مساع للإفراج عن رشيد نيني ولست خائنا ولم أغيّر قناعاتي»

بني ملال
المصطفى أبو الخير

جانب من اللقاء الذي استضاف محمد الصبار (خاص)

رفض محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الجهوي لحقوق الإنسان، التراجع عن اتهام المعطلين باقتحام مقر المجلس في وقت سابق وقال: «والله واخا تعلقوني ما نسحب كلامي».. في رده على طلب المعطلين بسحبه اتهامه في ندوة تحولت بدايتها إلى «محاكمة» للصبار ولاختياره القبول بأمانة المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وقال محمد الصبار، الذي استقبله شباب حركة 20 فبراير وأعضاء الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين في بني ملال بشعارات تتهمه بـ«قلب الفيستة» وبـ«العمالة للمخزن»، وتشكك في عمل المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في ندوة نظمتها جريدة «ملفات تادلة» مساء الجمعة الماضي، إن ما قاله صحيح وإنه يتوفر على وثائق وشرائط فيديو ومراسلات تثبت صحة ما يقول، رافضا أن يتراجع عن اتهامه. ولم تنفع الشعارات التي ردّدها المعطلون وحركة 20 فبراير في التأثير على الصبار، فيما انسحب عميد كلية الآداب، التي احتضنت الندوة، كما لم تنفع شعارات «ارحل»، التي ردّدها المحتجون على الصبار، قبل أن يعلن أعضاء الجمعية الوطنية للمعطلين وشباب حركة 20 فبراير انسحابهم من قاعة الندوة.

وقد قدم محمد الصبار، في الخروج الجماهيري الأول منذ تعيينه أمينا عاما جهويا للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، عرضا عن دور واختصاصات المجلس الوطني لحقوق الإنسان. وذكر الصبار أن تشكيلة المجلس تجمع بين التعددية والكفاءة والخبرة وتمثيلية المرأة والتمثيلية الجهوية، وبعتبر مؤسسة وسيطة تعمل في استقلالية تامة ولا علاقة لها بالسلطة التنفيذية ولها أدوار محددة تتمثل في النهوض بثقافة حقوق الإنسان وحمايتها والتربية عليها.

وأعلن الصبار أن الدستور الذي كان موضوع الاستفتاء يعتبر «صكا لحقوق الإنسان»، حيث إنه أورد نصوصا لم تكن واردة حتى في توصيات هيأة الإنصاف والمصالحة، ومنها دسترة المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وذكر أن المجلس قام، في إطار دينامية الجديدة، بعدد من الأعمال الإيجابية، مما ساهم في تحقيق نوع من الانفراج السياسي الجزئي، مورد في هذا السياق تمتيع بعض أعضاء السلفية الجهادية بالعفو والإعلان عن توثيق توصيات هيأة الإنصاف والمصالحة واقتراح الوسائل الكفيلة بعدم تكرار الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والتصدي لها، بالإضافة إلى المساعي المبذولة للإفراج عن مدير جريدة «المساء»، الصحافي رشيد نيني، حيث أعلن أنه قام بزيارته مرتين في المعتقل، كما تم تشكيل فريق عمل للنظر في ملف المهدي بنبركة في المستقبل القريب، وإقامة نصب تذكاري في المعتقل السري السابق «تزمامارت» خلال الستة أشهر القادمة.

وأجاب محمد الصبار على عدة تساؤلات صبّت في اتجاه انتقاده واتهامه بأنه «قلب الفيستة» وفي اتجاه التشكيك في عمل المجلس الوطني لحقوق الإنسان، حيث أوضح أنه لم يغيّر قناعاته طمعا في المنصب أو المال، مبرزا أن الراتب الذي سيتقاضاه في هذا المنصب أقل مما يحصل عليه في مهنة المحاماة. وقال إن «المجلس يشتغل إلى جانب جلالة الملك، كما هو الحال في جميع الدول الديمقراطية، التي تعمل فيها المجالس الحقوقية إلى جانب قادتها، ومن بينها فرنسا وإسبانيا»، داعيا إلى عدم تبخيس العمل الذي تم القيام به في هذا المجال من طرف المجلس أو المجالس السابقة، «لأن في ذلك تحقيرا لنضال الشعب المغربي، الذي قدم أبناؤه تضحيات جساما في سبيل الوصول إلى هذه اللحظة التاريخية»، مؤكدا أن «مغرب اليوم ليس هو مغرب الأمس»، مضيفا أنه «تم تحقيق العديد من المكتسبات في مجال النهوض بحقوق الإنسان في المغرب، غير أنه ما زال ينتظرنا الكثير»، وقال إن هناك منحى تراجعيا كبيرا لحقوق الإنسان في العالم بعد أحداث 11 شتنبر في الولايات المتحدة، مما جعل العديد من الأنظمة الديمقراطية تتخذ إجراءات تنتهك أبسط المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان، كمعتقل «غوانتنامو» وحجز واستنطاق المواطنين الأبرياء في عدد من المطارات الأوربية.

وكشف محمد الصبار أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان لم يتكون بعد وما يتم القيام به حاليا هو مجرد مبادرات لرئيسه وأمينه العام، في انتظار الإعلان عن تشكيلة المجلس. وتحدى الصبار المنظمات الحقوقية والهيآت والأفراد بالعثور على مواطن واحد يدعي احتجازه في المعتقل السري في «تمارة» بعد يوم 3 مارس 2011، تاريخ تعيين الصبار أمينا عاما للمجلس الوطني لحقوق الإنسان ، مذكرا بأن أعضاء المجلس لم يجدوا، خلال زيارتهم، التي لم تكن مفاجئة، للمكان، أي دلائل توحي بوجود معتقل سري فيه، مشددا على كلمة «في» إبانه» ومشيرا إلى أن على الجميع أن يلتقط الإشارة في ما نحن بصدده.

وقال الصبار، في رده على اتهامه بأنه تم «استعماله» من طرف الدولة كـ«صمام من الصدمات»، إنه يرفض عقلية التأزيم وإنه ضد أن يكون هناك بوعزيزي جديد في المغرب حتى تكون بعض الأطراف مرتاحة.

وأوضح الصبار أن قرار طرده من حزب الطليعة الاشتراكي الديمقراطي صدر في بيان عن أقلية في الكتابة الوطنية للحزب، لذلك فإن اللجنة المركزية والمجلس الوطني للحزب، وبأغلبية ساحقة، انتقدت هؤلاء القلة لاتخاذ هذا القرار»، وقال الصبار إنه لا يمثل الحزب داخل المجلس الوطني لحقوق الإنسان، لأن تركيبة الأخير لا تضم ممثلين عن الأحزاب.

وفي خطوة اعتبر بعض الحاضرين أنها ستفتح نقاشا مثيرا، أعلن محمد الصبار أن الفصل الـ19 ما زال بقوة في المغرب، حيث قال إنه كان موجودا عند المحجوب بن الصديق وبوجد اليوم عند الأموي والراضي، وهناك عدد من المتقاعدين في قيادات النقابات، وهو أمر لا يوجد في أي نقابة في العالم.

Revue de Pr

حقائق بريس HAKAIK PRESS
جريدة إلكترونية مستقلة

الإستخفاف الذي يتربص بنا جميعا .....

كود٠ما ـ عبد العزيز العبدي
السبت 9يوليوز 2011

لم يُصدر المجلس الوطني لحقوق الإنسان تقريره حول أحداث خريبكة الأولى، و التي وقعت في منتصف شهر مارس من هذه السنة،و هاهي أحداث أخرى تقع،دون أن نعرف المسؤولين عن الأحداث الأولى و لا أسباب الأحداث الثانية....حين تلح على ضرورة إصدار التقرير، يجيبوك :رخاها الله،و لا تشد كثيرا،البلد تسير إلى الأمام و الأخطار محدقة بنا من كل جهة ...

لم يصدر المجلس الوطني لحقوق الإنسان تقريره حول وفاة المواطن كمال العماري،الذي قضى يوم الثاني من شهر ماي،بعد خمسة أيام من المعاناة جراء الآلام قيل أنها نتيجة تعرضه لوابل من اللكم من طرف عناصر قوات مكافحة الشغب،التي تدخلت بعنف و همجية في حق مسيرات دعت إليها حركة العشرين من فبراير،رغم أن جمعيتين حقوقيتين أصدرتا بشكل مشترك،تقريرهما حول هذه الواقعة،وحملت الدولة مسؤولية وفاة المواطن....معللين هذا بأن البلد تمر من مرحلة حرجة،و لا يجب شد الحبل بهذه الطريقة ،فجماعة العدل و الإحسان،و النهج الديمقراطي يتربصان بهكذا أخطاء،و ينقلونها للجزيرة و فرانس 24 اللتان تشوهان سمعة المغرب،و تشوش على استثناءه المتميز في محيطه الإقليمي ،العربي و الإسلامي ...

صرح السيد علي بوعبيد،نجل القائد الأسطوري للإتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية،و عضو مكتبه السياسي ،بأن عملية تصويته على الدستور،و التي كانت بنعم،مرت في ظروف استخفاف لا تبعث على الارتياح،و أن شكل الاستفتاء و الشروط التي يقام فيها،يمكنها تسهيل كل الانحرافات الممكنة،من تزوير و تلاعب بالإرادة الشعبية ،كما تواترت أخبار و روايات حول ممارسات و اختلالات شابت الحملة السابقة للتصويت،و عملية التصويت بذاتها....و لم تحرك أي جهة مسؤولة في الدولة ساكنا،لتكذب،تصحح أو تفسر ما وقع...حين تلح في السؤال،يجيبونك بأن الشعب صوت بشبه إجماع على الدستور،و ما يهم هو الوثيقة و النص في حد ذاته،و أن البلاد غير محتاجة لمثل هذه الأسئلة ،فهي تمر بظروف عصيبة،و تحذق بها أخطار،تتمثل في جماعة العدل و الإحسان و النهج الديمقراطي،و امتداداتهما الخارجية،الجزيرة و فرانس 24 و البوليساريو و هلم جرا ....

النص الدستوري هو تعاقد يجمع كل مكونات الشعب،و من المفروض فيه أن يكون شبه مقدس،إن لم يكن مقدسا ،و نصوصه يجب أن تكون مكتوبة بعناية و بشكل نهائي،لا تحتمل التسرع، و لا الأخطاء ....

للأسف، صدرت الجريدة الرسمية عدد 5956، بتاريخ 30 يونيو 2011،و بها مادة تعدل فصول الدستور،42 ، 55 و 132...التعديلات مست محتوى الفصول،لا يهم وجاهة أو عدم وجاهة الاستدراك،و تاريخ الإصدار كان ليلة إجراء الاستفتاء، و هو ما لا يُمَكِن المواطنين المتابعين للشأن السياسي من الإطلاع عليها، فما بالك بالمواطن العادي المطلوب للتصويت في يوم الغد...لم تكلف الدولة تنبيه المواطنين لذات الاستدراك،في تلك الليلة التي سبقت إدلائهم بأصواتهم،و لا كلفت نفسها عناء تأجيل التصويت بضعة أيام، يستطيع خلالها المواطن الإطلاع على ما وقع في الوثيقة الدستورية من تعديل....حين تبدي الملاحظة، يجيبونك بأن التعديلات غير ذي أهمية، و أن الجميع معبأ للاستفتاء حول الدستور، و أنه بيعة أخرى لشخص الملك، و لا يجب تعكير هذا الإجماع بتفاهات لا تقدم و لا تأخر في شيء....فالبلد في خطر، و هي لا تحتمل ، خاصة أن أصحاب العدل و الإحسان، و النهج الديمقراطي، و الجزيرة و فرانس 24 و البوليساريو متربصين بها ....

يكتب هذا النص و الساعة تشير للثامنة و نصف مساء،من يوم الجمعة الثامن من يوليوز، انتهى الدوام الإداري، و قرب اليوم على دخول زمن الماضي، و أتذكر أنه يوم الإعلان عن نتائج الاستفتاء، ذكر البلاغ الرسمي فيما ذكر، أن المجلس

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

الدستوري، سيعلن للشعب قاطبة، النتائج الرسمية الدستورية المعتمدة، بعد إتمام الإحصاء، و تلقي نتائج استفتاء مغاربة العالم،في ذات هذا اليوم....لم يتم ذلك، و حين يطرح السؤال، يجيبوك ، بأن ذلك غير مهم، فالوثيقة صوت عليها كل المغاربة، و ليس من الضروري أن تشد على هذه الإجراءات الشكلية، فالمهم هو تنزيل الدستور، البلاد في خطر،و العدل و الإحسان و النهج الديمقراطي والجزيرة و فرانس 24 يتربصون بها ....

إنه الاستخفاف الذي يتربص بنا جميعا ....

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

العيون : توالي زيارات إسبان لضحايا الاختفاء والاعتقال التعسفي بالصحراء

صحراء بريس

صحراء بريس : 11 - 07 - 2011

صحراء بريس / العيون
زار يومه الاحد10 يوليوز2011 وفد حقوقي اسباني يضم ناشطة حقوقية عضو في منظمة العفو الدولية، وممثلة عن اليسار الاسباني الموحد ،مقر مجلس حقوق الانسان بالعيون حيث وثقوا شهادات حية لواقع حقوق الانسان بالصحراء،من طرف المعتصمين الصحراويين ضحايا الاختفاء والاعتقال التعسفي بالصحراء الذين اكدوا انهم سيقدمون على خطوات تصعيدية لانتزاع حقوقهم المتمثلة في تفعيل ايجاد حل لكل التوصيات التي اصدرتها هيئة الانصاف والمصالحة سنة 2005، للاشارة فالاعتصام دخل يوه الثمانين (80) .

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

إضراب مفتوح عن الطعام مدة 50 يوما

الشيخ " أشارت مصادر حقوقية بالصحراء إلى أن الحالة الصحية للمعتقلين السياسيين الصحراويين يوما ، 50تزداد خطورة بعد أن وصل إضرابهما المفتوح عن الطعام مدة " أميدان " و " بشري بن الطالب .احتجاجا على ترحيلهما تعسفا من السجن المحلي بالعيون، إلى السجن المحلي بأيت ملول

و استنادا لمصادر حقوقية فالمعتقلين معا باتا يعانيان من صعوبة في الكلام و الحركة و يشتكيان من عدة أمراض بسبب مضاعفات الإضراب المفتوح عن الطعام، و هو ما جعلها (أي العائلات) تقوم باعتصام مفتوح أمام مقر السجن المذكور، مطالبة بالاستجابة لمطالب ابنيها و العمل على إنقاذ حياتهما من الموت و المضاعفات الخطيرة للإضراب المفتوح عن الطعام الذي يدخل أسبوعه السابع دون أن تعمد إدارة السجن .على فتح حوار مع المضربين عن الطعام

و أضافت المصادر ذاتها، أن عائلتي المعتقلين السياسيين الصحراويين المذكورين، سبق و أن كاتبت في شأن الترحيل التعسفي لابنيها و هذا الإضراب عن الطعام ، الوكيل العام بمحكمة الاستئناف بأكادير و .المندوب العام لإدارة السجون و المجلس الوطني لحقوق الإنسان المغربي

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme